



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

"إعلان بيروت لمكافحة الفساد"

الصادر عن المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو

المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان 2013

إعلان بيروت لمكافحة الفساد

إختتم المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، المنعقد في بيروت على المستوى الوزاري تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية، أعماله مساء السادس عشر من شهر أبريل / نيسان 2013 بعد أكثر من يومين من الجلسات العامة وورش العمل المتوازية والنشاطات الجانبية التي حضرها أكثر من مائتين وخمسين مشاركاً من أكثر من ثلاثين دولةً بينهم وزراء ورؤساء هيئات رقابية وقضائية ومسؤولون رسميون وبرلمانيون وقضاة وناشطون يمثلون المجتمع المدني والقطاع الخاص من عشرين بلداً عربياً.

وبعد التعبير عن خالص العرفان والتقدير لمعالي رئيس الشبكة العربية، على كل ما قدّمه من جهود أثناء قيادته لأعمال دورتها الثالثة في فترة 2012-2013،

وبعد الترحيب بانتقال رئاسة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من المملكة الغربية، ممثلةً بمعالي رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، إلى الجمهورية اللبنانية، ممثلةً بمعالي وزير العدل،

وبعد تقديم خالص الشكر إلى الجمهورية اللبنانية، شعباً ودولةً، وإلى دولة رئيس مجلس وزرائها على رعايته الكريمة لأعمال هذا المؤتمر واهتمامه الخاص به،

موصولاً بالشكر الجزيل لكافة أعضاء اللجنة التنظيمية والفريق الكبير من الجنود المجهولين الذين ساندوهم في تحقيق مهامهم،

موصولاً بالشكر الجزيل أيضاً لوزارة العدل في الجمهورية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروعه الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، على الدور المحوري الذي لعبوه في إنجاح تنظيم هذا المؤتمر، وكذلك لباقي المنظمات الشريكة التي أسهمت في ذلك وهي هيئة المراقب العام في البرازيل، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة ستار لاسترداد الاموال المنهوبة، ومنظمة الشفافية الدولية، وجامعة الدول العربية،

وضع المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد "إعلان بيروت لمكافحة الفساد" واعتمده

كما يلي:

نحن، المجتمعين في بيروت، وزراء وروؤساء هيئات رقابية وقضائية ومسؤولين رسميين وبرلمانيين وقضاة وناشطين من المجتمع المدني والقطاع الخاص، الساعين إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق ما تصبو إليه شعوبنا من غدٍ أفضل يكون فيه الفساد منبوذاً في مجتمعاتنا، والنزاهة ناموساً يرشدها إلى طريق السلم والتنمية والإزدهار،

إقتناعاً بأن الفساد يمتحن الكرامة الإنسانية ويتربص بحياة الناس، لا سيما الفقراء والمهمشين منهم، لينتقص من نوعية الحياة التي يعيشونها ويهددهم في أمنهم وصحتهم وتعليمهم ولقمة عيشهم،

وإدراكاً بأن الإستمرار دون معالجات عميقة وشاملة وواعية للفساد أمرٌ يهدد حاضر بلداننا ومستقبلها، وإن بدرجات متفاوتة، ويشكل حالةً غير مقبولة لدى شعوبنا، لا سيما الشباب منهم،

ورغبةً في تدعيم الجهود القيّمة التي بُذلت وتُبذل من جانب الكثيرين في بلداننا لإرساء دعائم المساءلة والشفافية والنزاهة فيها، وفي تشجيع قيام جهودٍ جديدةٍ في كافة القطاعات وعلى نطاقٍ أوسع وأكثر تأثيراً،

- نعلن أن تحقيق المزيد من التقدم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد يحتاج منا إلى العمل الحثيث على إيجاد مناخ تسوده الحريات وتُحترم فيه حقوق الإنسان،
- ونؤكد أن الوقت قد حان لإعادة النظر بالكيفية التي نواجه فيها الفساد، وأن نبدأ التأسيس لعهد جديد عنوانه الابتكار والتجدد والانفتاح على الرأي الآخر من خلال المزج بين المقاربات التشريعية والرقابية المستحدثة والمقاربات الأخلاقية والقيمية، مع أفرادٍ حيزٍ خاص لتفعيل دور التربية والتعليم في هذا المجال،
- ونلتزم ببذل المزيد من الجهود لتنفيذ إتفاقية الامم المتّحدة لمكافحة الفساد واعتماد أحكامها في بلداننا نصاً وممارسةً،
- وندعو الجهات المعنية كافةً، سياسيين، وبرلمانات، وحكومات، وهيئات قضائية ورقابية، وإعلام، وأعمال، ومجتمع مدني بمختلف أشكاله وأطيافه إلى بناء شراكات حقيقية وعلاقات تعاونية مُنتجة في مواجهة الفساد،
- ونلفت إلى ضرورة النظر في مسألة الفساد السياسي لاستكشاف أبعادها وضبط معانيها وبلورة آليات التعامل معها بشكل يؤسس للقيام بعمل جاد ومنتج في هذا المجال،

- ونحثّ على إيلاء الإهتمام الحقيقي لدور القضاء، من خلال تعزيز إستقلاله ونزاهته ومهنيته وفق المعايير الدولية، إذ أن الدور الهام الذي من المفترض أن يلعبه القضاء في مجال مكافحة الفساد، لا سيّما سلطات الإدعاء، ما زال قاصراً بشكلٍ عام عن مواكبة طموحات الناس وتطلعات المطالبين، منذ عقود، إلى إصلاح القضاء وتحديثه،
- ونعتبر أن مساءلة الفاسدين لا تتحقق فقط بالإعتماد على المقاربات التقليدية في مجال التجريم وإنفاذ القانون، مما يدعونا جميعاً إلى استكشاف واعتماد وتنفيذ تدابير جديدة قادرة على تحقيق نتائج أفضل، ومنها على سبيل المثال نظم عقوباتٍ إداريةٍ فعّالةٍ للتعامل مع الفساد الصغير إلى جانب المسار الجزائي بحيث يمكن تقادي التعقيدات التي يثيرها الإعتماد على المسار الجزائي وحده، ومنها أيضاً قوانين مكافحة الإثراء غير المشروع بمفهومه الحقيقي لكبح جماح المعتادين على الإفلات من العقاب، ومنها أيضاً تبسيط آليات التعاون القضائي على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية بشكل يستجيب لمتطلبات السرعة والفاعلية في التصدي لجرائم الفساد العابرة للحدود،
- ونشدّد أن مكافحة الفساد لا تتحقّق بشكل فعّال ومستدام دون بذل جهود مخصّصة لموضوع الوقاية من الفساد، ومن ضمن ذلك الإسراع في وضع نظم فعّالة، وفق المعايير الدولية لا سيما تلك الخاصة بمنظمة الأمم المتّحدة ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، تُعنى بحق الوصول إلى المعلومات، والإفصاح عن الذمة المالية، ومعالجة تضارب المصالح، وإرساء مقوّمات المهنية في الوظيفة العامة،
- ونشير إلى أن التجربة العربية في ما خصّ وضع وتنفيذ إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد ما زالت فتية جداً، وتحتاج إلى دعم حقيقي لا سيّما بالنسبة لصياغتها إنطلاقاً من رؤية واضحة تُعتمد على مستوى الدولة، واستناداً إلى دراسات وتقييمات معمّقة ومتنوعة، وفي شكل أولويات محدّدة قابلة لقياس النتائج، وبالتركيز على قطاعات محدّدة ذات أهمية بالنسبة لمصالح الدولة وحياة الناس اليومية، وبمنهج تشاركي حقيقي بين كافة الجهات المعنية، مرحّبين في هذا الصدد أشد الترحيب بقرار الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد جعل هذا الموضوع عنوان برنامج عمل دورتها المقبلة في فترة 2013-2014،
- ونصرّ على توسيع مشاركة الجهات غير الحكومية بمختلف تنظيماتها في جهود مكافحة الفساد وإتاحة المجال لها لرفع صوتها وإيصاله ليكون سبباً شفافاً في إجتثاث الفساد وإيجاد ثقافة مجتمعية طاردة له،

- ونشجع كافة الجهات المعنية على التوجّه إلى الإستخدام النشط والفعال لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات تعزيزًا للشفافية ووقايةً من الفساد، وذلك من خلال مبادرات التواصل الإجتماعي ومبادرات الحكومة الإلكترونية التي لا تركّز فقط على عرض المعلومات المتعلقة بالشأن العام، بل على كيفية إتخاذ القرارات ذات الصلة، وما يتعلّق بتنفيذها لا سيّما في الجانب المالي،
- ونرى أنه من الضروري إجراء مراجعة دقيقة وصريحة لدور هيئات مكافحة الفساد في البلدان العربية من ناحية إستقلالها وصلاحياتها والموارد المالية والبشرية المخصصة لها، وكذلك من ناحية علاقتها مع الجهات المعنية لا سيما مع الهيئات الرقابية والقضائية الأخرى، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني،
- وتنبئى المقترح المرفوع لجامعة الدول العربية من أجل إنشاء محكمة عربية ومنحها الإختصاص اللازم للتعامل مع قضايا الفساد الكبير العابر للحدود وإسترداد الاموال المتأتية عنه،
- ونوصي بإنشاء آلية تنفيذية إقليمية تكون مهمتها التنسيق بين الدول العربية في مجال إسترداد الأموال المتأتية من الفساد، وتفعيل مختلف أنواع التعاون بين الأشقاء بما فيها تفعيل الوسائل الودّية لتسوية النزاعات ذات الصلة، بالإضافة إلى دعم الجهود المبذولة بالنسبة لطلبات الإسترداد من الدول الأخرى،
- ونقترح النظر في إنشاء مرصد عربي يُعنى بجمع المعلومات وتحليلها لرسم صورة أوضح عن الجهود العربية القائمة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومتغيّراتها ومدى تقدّمها،
- ونوجّه ختامًا الدعوة إلى وسائل الإعلام للإنخراط بشكل أكبر وأكثر جدّية وموضوعية في جهود مكافحة الفساد، وذلك لأهمية وخطورة الدور الذي يلعبه في عصرنا الحديث، والقيمة الكبرى التي يمكن أن يضيفها لمثل هذه الجهود.

بيروت في 16 أبريل / نيسان 2013